

أخبار

6% زيادة في حركة المطار

سجل عدد الركاب في مطار بيروت الدولي زيادة بنسبة 6% منذ مطلع عام 2013 حتى نهاية شهر آب، ليصل إلى 4 ملايين و282 ألفاً و711 راكباً. وقد تراجعت حركة ركاب الترانزيت بنسبة 72% خلال هذه الفترة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي وذلك رغم ارتفاع أعداد الوافدين إلى لبنان بنسبة 4% والمغادرين منه 10%. وقد انخفضت حركة عبور الطائرات في الأجواء اللبنانية بنسبة 26% منذ مطلع السنة الجارية، ونحو 15% خلال آب 2013.

لكن حركة العبور في آب وحده تراجعت بنسبة 97%. أيضاً انخفض عدد رحلات الطائرات الخاصة في لبنان بنسبة 16% في آب 2013، متأثراً بتراجع رحلات العبور في الأجواء اللبنانية بنسبة 83,3%. إلا أن عدد رحلات الطائرات الخاصة من بيروت وإليها ازداد بنسبة 13,8%.

ميكاني وقّع السلفة الماليّة

وقّع رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي أمس مشروع مرسوم يرمي إلى إعطاء وزارة المال سلفة خزينة بقيمة 1210 مليارات ليرة. وعلى الرغم من أن هدف هذه السلفة تأمين العجز في الرواتب والأجور وملحقاتها ومعاشات التقاعد العائدة لمختلف الإدارات العامة لنهاية العام 2013، إلا أن ذلك لا يلغي إجماع المعنيتين والخبراء على أن مشروع المرسوم مخالف للدستور والقوانين المرعية الإجراء، وليس هناك أي سند يمكن الارتكاز عليه لتبريره.

الجدير بالإشارة أن قيمة السلفة تمثل الفرق بين أرقام آخر قانون للموازنة صدر عام 2005 ومشروع موازنة العام 2013 وبين الإنفاق الفعلي لهذا العام.

أن يكون هؤلاء السوريون موجودين في لبنان من دون أن ينفقوا أموالاً على الأكل والشرب والسكن والعلاج ومستلزماتهم الاستهلاكية الأخرى، كما لا يمكن أن يكونوا موجودين من دون أن تكون لديهم مصادر لتمويل هذه المستلزمات. والمعروف أو المتداول، أن تمويل هذه المستلزمات جرى من ثلاثة طرق؛ الأول هو أن السوريين النازحين إلى لبنان حملوا معهم أموالهم وبدأوا ينفقون جزءاً منها. والثاني هو أنهم يعتمدون على المساعدات الخارجية، والثالث هو اعتمادهم على العمل في لبنان لتمويل هذه الحاجات. وهناك طريق رابع يتشكل من مزيج من الطرق الثلاثة المذكورة، وهو الاستنتاج الأكثر منطقياً.

في المحصلة، إن هذا التمويل يجب أن يدخل ضمن احتساب الناتج وتضمين قيمته في الناتج المحلي الإجمالي، أو تضمينهم ضمن قوة العمل، أو ضمن الأموات. فإذا كان بينهم من يعمل يجب أن تحتسب القيمة المضافة التي يقدمها ضمن الناتج المحلي، ولا يعدّ بعد ذلك عاطلاً من العمل، كما أنه لا يعني بالضرورة تراجعاً في معيشة اللبنانيين، بل يعني ذلك أن الاحتساب يصبح مختلفاً عما يجب أن يكون عليه. وبالتالي لا تصحّ معادلة «اسكوا» في هذا المجال، ولو أنها تدلّ على جرح كبير ينزف في اقتصاد لبنان. في هذه الحالة، إن اسكوا تطرح إشكالية وتتخطب فيها، لكنها لا تصل إلى مرحلة الإجابة الواقعية عنها. لكن المخيف هو أن تكون تقديرات «اسكوا» عن زيادة أعداد النازحين السوريين إلى 2,3 مليون سوري، أي أكثر من 56% من عدد السكان المقيمين في لبنان.

والمهول أيضاً بالنسبة إلى نحاس أن تكون الدولة وسلطاتها وأجهزتها غائبة تماماً عما يحصل في لبنان، فلا تعرف معنى تداعيات الأزمة السورية إلا في سياق حاجتها وبحثها عن التمويل. هكذا يشهد لبنان. في هذه الحالة، لن يعود توصيف «لبنان رثة سوريا» واقعيّاً لأن تداعيات من هذا النوع تدفع الرثة نحو الانفجار.

اقتصادية جديدة، فسيسجل هذا الناتج انخفاضاً بنسبة 20%، مقابل انخفاض بنسبة 12,3% في حال تمكن السوق من امتصاص العمالة السورية.

عند هذا الرقم، يتوقف نحاس كثيراً. فلو كان كلام «اسكوا» دقيقاً لكان لبنان شهد كارثة كبيرة بالنسبة إلى هذا المؤشر الذي يعبر عن مستوى معيشة الأسر اللبنانية. كيف يكون استنتاج نحاس صحيحاً؟ الأمر ليس بهذه البساطة، لكن التبسيط مفيد؛ إن الناتج الإجمالي اللبناني يقدر بنحو 42 مليار دولار، ويستحصل منه

تقدر «اسكوا» خسارة الناتج المحلي الفردي 3000 دولار في نهاية عام 2014

نحاس: لا يمكن أن يكون السوريون موجودين في لبنان من دون إنفاق ودخل

الناتج الفردي بعد قسمته على عدد المقيمين في لبنان الذين يقدر عددهم بنحو 4,1 ملايين نسمة، وبالتالي فإن الناتج الفردي هو أكثر قليلاً من 10 آلاف دولار. لكن في حالة وجود نحو مليون سوري في لبنان، فإن هناك تفسيراً مختلفاً لهذا الوضع، إذ باتوا يحتسبون ضمن معادلة الناتج الإجمالي (هذا الناتج يحتسب الأجور والأرباح والضرائب لكل المقيمين في لبنان ولا يحتسب للبنانيين فقط، بل كل ما يمثل قيمة مضافة في هذه العناصر الثلاثة)؛ وبالتالي، لا يمكن



حول كيفية احتساب هذين الرقمين، لكنهما يثيران الكثير من الأسئلة لدى شربل نحاس. أسئلة نحاس تأتي بعد اطلاعه على بعض النتائج لدى «اسكوا». هذه النتائج تفترض أن نمو الناتج المحلي الإجمالي سيكون بنحو 1,8% في عام 2013 و2,1% في عام 2014. لكن النتائج المذكورة تشير بصورة مباشرة إلى أن تداعيات تأثيرات النازحين السوريين

على سوق العمل ستكون كبيرة وستنعكس على الوضع الاقتصادي عموماً لأن التوازن في سوق العمل سيختل وترتفع معدلات البطالة لتصل إلى 29% في حال عدم إجراء أي تعديل في الأجور، وسترتفع إلى 14% في حال تعديل الأجور. أما بالنسبة إلى الناتج الفردي، فإذا لم تتمكن سوق العمل اللبنانية من امتصاص العمالة السورية ومن توفير مصادر

حادثة

23 شخصاً نجوا من الغرق

أماله خليك

في غرفة العناية الفائقة في مستشفى خروي في الصنفند، ترقد دلال حيدر (33 عاماً) منذ مساء الأحد حيث تعالج من ضيق في التنفس. عيناها اللتان لم تقدر على فتحهما كلياً ووجهها الأصفر وجسدها الذابل وصوتها المتكسر، كانت جواباً كافياً عن أسئلتنا حول تجربتها في الغرق مع 22 شخصاً من عائلتها وأقربائها على متن مركب سياحي في بحر خيزران وصولاً إلى إنقاذها وعودتها إلى الحياة. انتظرنا طويلاً لكي تتمالك دلال نفسها وتغالب أوجاعها وتقوى على الكلام بسبب إصرارها على إخبارنا بما حصل معها. قالت إنها و35 شخصاً من بينهم زوجها ووالدتها وأشقاؤها وعائلاتهم وأقرباؤها حضروا من بلدتهم أنصار إلى ميناء الصنفند ليمضوا يوم عطلتهم في نزهة بحرية. وجدوا مركباً سياحياً ينقل الركاب اسمه «مارلين»، دعاهم صاحبه حسين ش. لاصطحبهم في نزهة تمتد لحوالي نصف ساعة تصل إلى محيط أوتيل المونس على شاطئ خيزران ويعودون إلى الميناء لمسافة مئات الأمتار. لكن

بعضهم تنبه إلى أن المركب صغير لا يستوعب أكثر من 15 شخصاً ولا تتوافر فيه حواجز حديدية تحمي من الوقوع في المياه. تردد البعض في الصعود إلى المركب، لكن حسين طمانهم إلى سلامتهم المضمونة. صعد 23 منهم وانتظر الآخرون على رصيف الميناء. زوج دلال أشار في حديث لـ «الأخبار» إلى أن المركب بدأ يتمايل يميناً ويساراً عند إبحاره من الميناء، ما دفع بشقيق دلال إلى الاتصال بحسين ومناشدته العودة خوفاً من غرقه. لكنه لم يستجب وأكمل رحلته حتى وصل إلى قبالة أوتيل المونس على عمق عشرات الأمتار. حينها قالت دلال إن موجة عاتية ضربت المركب فانكسر أحد جوانبه الخشبية ومال بقوة إلى جهة واحدة وانقلب فوق ركابه ودفع بهم إلى المياه. ما تخذكره دلال أنها بقيت فترة في عمق المياه تحاول دفع جسدها نحو السطح. في هذا الوقت، كان حسين والمواطن خليل سبليني، صاحب مركب كان يبحر بالقرب منهم عند وقوع الحادث، يساعداً على إنقاذ الغرقى. 12 شخصاً منهم نقلوا إلى مستشفى خروي حيث أجريت لهم الإسعافات الأولية وخرجوا بعد

صاحب المركب حملت الركاب مسؤولية الحادث

وقت قصير، باستثناء دلال وهنادي عطوي (32 عاماً) اللتين استدعت حالتهما إبقاءهما في العناية الفائقة. إذ إنهما دخلتا في غيبوبة وانقطع في التنفس وتوقف مؤقت للقلب بسبب بقائهما لمدة تحت المياه. قبل أن تتحسن حالتهما على نحو تدريجي. على بعد أمتار من المستشفى، كان صاحب المركب يخضع للتحقيق أمام فصيلة عدلون في قوى الأمن الداخلي. مصدر أمني موثوق للتحقيقات أشار لـ «الأخبار» إلى أنه حملت الركاب مسؤولية الحادث لأنهم تجمعوا في زاوية واحدة من زوايا المركب ولم يتوزعوا على أنحاءه كما طلب إليهم روايته وعدم تقدم أي من الضحايا

بشكوى ضده حتى مساء أمس، دفعا بالفصيلة بناء على إشارة من النيابة العامة الاستئنافية في الجنوب إلى تركه رهن التحقيق. خرج حسين من الفصيلة وبدأ بمحاولة لجمع أدلة تؤكد أنه غير مسؤول عن الحادث وبأن الحق على الركاب الذين قدموا رواية مناقضة تفيد بأن من الطبيعي أن يتوزعوا على أنحاء المركب بسبب عددهم الكبير وصغر حجمه. زوج دلال استمهل لتقديم شكوى ضده بعد أن يطمئن لوضع زوجته الصحي، رافضاً أن يفلت حسين من العقاب وأن يحظى بوساطة على الطريقة اللبنانية.

المصدر الأمني أكد أن المركب تعرض للغرق مرة واحدة في وقت سابق، فيما أشار عدد من أهالي المنطقة إلى أنه غرق سابقاً ثلاث مرات، كان يقوم بعدها حسين بترقيعه وتشغيله مجدداً. فمن يتحمل مسؤولية كارثة كادت تقع بحق 23 مواطناً؟ لماذا لم تقدم مفرزة الشواطئ في لبنان الجنوبي ومخبرات الجيش المتمركزة في الميناء على منع المركب من الخروج إلى البحر بعد غرقه؟ وهل يخوض الناجون من الغرق معركتهم أمام القضاء حتى النهاية؟

74,7

مليون دولار

هي قيمة القروض لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة حصلت على كفالة «كفالات» خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة الجارية. وبحسب الإحصاءات، فإن هذه القروض انخفضت بنسبة 21,4%. مقارنة مع 95 مليون دولار في الفترة نفسها من السنة الماضية. وقد بلغ عدد القروض المسجلة خلال عام 2013 نحو 536 قرصاً. مقارنة مع 692 قرصاً خلال الفترة نفسها من عام 2012، وبالتالي فقد بلغت القيمة الوسطية للقروض الواحد 139330 دولاراً. مقارنة مع 137356 دولاراً. وقد استحوذت منطقة جبل لبنان على 38,8% من قروض كفالات، تليها منطقة البقاع التي استحوذت على 22,8% والجنوب 12,1% والشمال 10,8%. فيما حصلت النبطية على حصة 7,8% وبيروت على 7,7%. غالبية هذه القروض أو بنسبة 40,5% منها ذهبت للقطاع الزراعي، و34% للقطاع الصناعي و17,5% للقطاع السياحي.